المخطوط وعلم التوثيق

صحراوي خلوتي*

تمهيد:

الحديث عن المخطوط العربي حديث شيق وجذاب ذلك لما يتضمنه من الغرائب والعجائب ولاحتوائه على ذلك الزخم الهائل المتنوع من العلوم النفيسة والثقافات المتنوعة التي ظلت عبر أزمنة طويلة تمد طلبة العلوم والمعارف بنفائسها ومدخراتها.

فالمخطوط هو كتاب يتحقق عموما بأمرين اثنين هما:

المادة التي يكتب عليها وتراث فكري يدوّن على هذه المادة، فبالرغم من بساطة الأدوات التي كان يكتب عليها والوسائل التي كان يكتب بها، إلاّ أنها حفظت لنا ما كتب فيها من علوم في التخصصات المختلفة والثقافات المتنوعة.

وتبقى المخطوطات على وفرتها وتنوع مصادرها وتغطينها لجميع الفنون والمعارف شاهدة على المستوى الفكري والثقافي الذي وصل إليه الأسلاف، ثم على المجهودات الجبارة التي كانوا يبدلونها في ميدان الكتابة والتأليف، ويشاركهم في هذا الفضل الورّاقون الذين كانوا يساهمون بفاعلية في المحافظة على هذا الزخم الهائل من العلوم، حتى إنّك لتجد الكتاب الواحد قد خطه في أزمنة لاحقة عشرات الوراقين في أماكن مختلفة من بلاد الإسلام.

---

*. المركز الجامعي مولاي طاهر، سعيدة.

والجزائر ككثير من الدول العربية والإسلامية لاسيما في جنوبها الكبير تتوفر على محصول ضخم ومكتنز كبير من المخطوطات والوثائق، وإذا كانت بعض مكتباتها وخزائنها تحفل بالكثير من هذه وتلك، فإنّ ثروة خطية مهمة تحتفظ بها الأسر والأفراد مما يمتلكونه من كتب أو ما يتوارثونه من المستندات، وهذا القطاع لا يزال بحاجة ملحة للكشف عن محتوياته وإخراج جواهره ولآلئه التي تعد من الكثرة بمكان بما يتطلب تسخير الجهود وتحفيز الهمم وتكثيف العمل، ولن يتم هذا إلاّ بركوب مهيع الترغيب والإغراء من جانب والتوعية والإقناع من جانب آخر، ترغيب الباحثين وتشجيعهم بالهدايا والعطايا التي تسهل لهم طرق البحث وتحفزهم على طرق هذا الباب، وتوعية الخواص وإقناعهم بضرورة تمكين الباحثين من اقتناء هذه المخطوطات والبحث فيها.

وأكاد أجزم أنّ نفائس وذخائر من هذا الرصيد تعد بالأطنان لا تزال مبثوثة في الخزائن الخاصة وعند الأفراد، منع وصول الأيدي إليها في أغلب الأحيان جهل أصحابها بضرورة تمكين الغير منها، أو تكتمهم عليها باعتبارها ميراث علمي أوصى الآباء والأجداد بحفظها وعدم عرضها لأي كان، وأسباب أخرى كثيرة تجتمع لتحرم الأمة من الخير وتمنعها من هذا الفضل.

مفهوم المخطوط:

يلتزم كثير من الباحثين عند تعريفهم للمخطوط إلحاق لفظ مخطوط بكلمة كتاب فيقولون الكتاب المخطوط، لأنّ ليس كل ما كتب باليد يعتبر بالضرورة مخطوطا، ومنه لا يمكن اعتبار النقش على الحجارة أو النقر على الصخور من جنس مخطوطات، ومن ثمّ لابدّ أن نتفق أنّ الذي نعنيه بالمخطوط العربي هو الكتاب المخطوط بخط عربي سواء أكان في شكل لفائق أوفي شكل صحف ضم

بعضها إلى بعض على هيئة دفاتر أو كراريس[1]، وبهذا التحديد تخرج الرسائل والنقوش والصكوك عن حدود معنى المخطوط الذي نريد تناوله.

عرف الفيومي الخط فقال "خط الرجل الخط بيده أي كتبه".[2]

وقال صاحب القاموس المحيط "الخط الكتب بالقلم".[3]

ويعرف المخطوط أنّه كلّ كتاب قديم كتبه مؤلفه بخط اليد سواءا بخط يده أوخط أيدي تلاميذه أوخط أحد النساخ من بعدهم.

وبصورة أعم يعتبر المخطوط العربي الإسلامي ذلك المخطوط الذي تناول موضوعا من الموضوعات الأدبية أو الفلسفية أو العلمية باللغة العربية، ونسخ بالحرف العربي ويتسع ليشمل مخطوطات الدول الإسلامية غير العربية كلغات إفريقيا السوداء واللّغات الحامية كالأمازغية واللغات الهندية الأوربية كالفارسية والأفغانية والأوردو أو الباكستانية والعثمانية والتركية، وغيرها من لغات الشعوب الإسلامية التي استعارت حرف القرآن للكتابة، وقد تتبعها العالم الأوربي جوفروا روبار" G Robert"وأحصاها فوجدها مائة وتسعة وعشرين لغة[4].

ويدخل في هذا الإطار المخطوط الذي عالج موضوعا عربيا ولكن بهجائيات غير عربية كتلك التي نسخت بالحرف العبري أو الحرف اللاتيني وتعرضت لمؤلفات علماء عرب ككتب ابن رشد الحفيد أو الفرابي أو غيرهما[5].

أهميته ومجالاته:

لا نقبل أيّ طرح ينفي قيمة المخطوط أو يجحد أهميته، فهو بدون جدال أنفس ما اقتنته مكتباتنا وأغلى ما احتواه تراثنا، فالكتاب المطبوع مهما غلا ثمنه أو نذر وجوده يمكن أن يعوض بالاستنساخ أو الطبع، أمّا المخطوط فتظل قيمته الذاتية عالية جدا، فكل نسخة من نسخ الكتاب الواحد مهما تعددت تظل تختزن

غناها المطلق بما تحتويه من السماعات والتمليكات والمقابلات، بالإضافة إلى استحالة تعويضها واستخلافها في حالة الضياع أو الاندثار.

إنّ ترثنا المخطوط يعد أضخم تراث عرفته البشرية فهو يمتد على طول حقبة زمنية تصل إلى ما يربو عن أحد عشر قرنا أو يزيد، تبدأ مند عرف العرب الكتب وتستمر إلى دخول الطباعة إلى عالمنا العربي مع نهاية القرن العشرين للميلاد، وإنّ تأخر وصول فن الطباعة إلى عالمنا أمدّ عمر المخطوط وأعطاه امتدادا في العصور الحديثة بالإضافة إلى العمق التاريخي البعيد. فتراثنا المخطوط يعكس وجود حضارة هي أرقي الحضارات التي عرفها التاريخ، حضارة استطاعت أن تستوعب حضارات الأمم القديمة وأن تهضمها وتتمثلها وتضيف إليها وتثيرها وتخرجها لنا في صورة رائعة كانت أساسا لقيام النهضة الأوربية[6].

فقد تربع العرب على عرش العلوم والمعارف قرونا من الزمن كانوا فيها منبع العطاء ومصدر الإفادة، وكانت لغتهم الوعاء الذي احتفظ بتراثهم الفكري والحضاري مضافا إليه تراث الأمم القديمة بعد أن ترجموه وأضافوا إليه كلّ ما فتح الله به عليهم، ولولا الحضارة الإسلامية التي صيغت باللسان العربي لتأخر عصر النهضة الأوربية قرونا من الزمن[7].

وإنّ وعينا لهذه الأسباب يسوقنا للإدراك أنّ رصيدنا من المخطوطات يحتل مكانا مرموقا وموقعا هائلا ضمن مخطوطات العالم إن من حيث الكثرة أومن حيث التنوع أومن حيث الإمداد، فقد نقلت حركة الترجمة من تراثنا المخطوط كما هاما جدا كان له أثره الفعال فيما وصلت إليه أوربا بعد من التقدم والتطور.

ورغم النكبات والهزات التي تعرضت لتراثنا المخطوط ورغم المحن التي عصفت به وذهبت بالكثير من كنوزه ونفائسه، إن بفعل أعدائه الذين كان يسوقهم الغيظ والحنق لاستئصال كلّ أثر من أثار قوة هذه الأمة ونفوذها، إذ ما

فعله المغوليون والصليبيون وغيرهم من أعداء الحضارة والعلم سيظل منقوشا في ذاكرة الأمة، شاهدا على مدى ما وصل إليه الأعداء من الأحقاد والضغائن، وساهم مع هؤلاء من هم من أبناء هذه الأمة، دفعتهم العصبيات الطائفية والخلافات السياسية والصراعات الفقهية والأزمات الاقتصادية إلى التخلص من كم هائل من المخطوطات.

فالصراع على الحكم بين ملوك الطوائف في الأندلس ذهب ضحيته ألاف الكتب "ففي خلافة أبي يوسف يعقوب الموحدي انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن جرد ما فيها من حديث وقرآن فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون وجامع ابن يونس ونوادر ابن أبي زيد القيرواني ومختصر وكتاب التهذيب للبرادعي وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، وهي أجود ما ألف في فقه المالكية"[8] إلى أن يقول "وقد شوهد عند الإحراق كتب الفروع يؤتى منها بالأحمال، فتوضع ويطلق فيها النار".[9]

والأزمة الاقتصادية التي ألمت بمصر سنة واحد وستين وأربعمائة قضت على ألوف أخرى، حتى أنّ عبيد المغاربة اقتحموا قصر الخليفة وسطوا على مكتبته ومزقوا كتبها واتخذوا من جلودها نعالا[10].

والخلافات الفقهية بين السنة والشيعة أغرت رجلا عظيما مثل صلاح الدين الأيوبي أن يأمر بإحراق مكتبة الفاطميين بحجة أنّ معظم ما احتوته يخدم الفكر الشيعي.[11]

ورغم كل هذه الهزات والضربات التي أريد بها نخر التراث المخطوط ومع كثرة ما استنزف منه ظل قائما شاهدا على قدرات الأسلاف وطاقاتهم الفائقة في الإلمام والإحاطة بالعلوم والفنون على تنوعها.

وعلى عكس الأسلاف فإن الخلف لم يقم بدوره تجاه هذا الكم الهام وهذا الزخم الهائل، ولوقارنا بين اهتمام العرب وغيرهم بالمخطوطات لكان العرب في مؤخرة الترتيب، حيث نجد أنّ الأمم الأخرى قد اهتمت بمخطوطاتها صيانة وفهرسة وتحقيقا ونشرا، وتعدت مخطوطاتها إلى مخطوطات غيرها، في حين ظلت المخطوطات العربية تصرخ وتستنجد علّها تجد من يعتني بها ويصونها وينفض الغبار عنها فضلا عن تقليب لوحاتها والنظر فيها.

المصادر التي شملتها المخطوطات:

لم يكن اتجاه المخطوطات العربية لتغطية علم بعينه أو فن بذاته بل تنوعت ينابيعها واختلفت مصادرها لتغطي كل الفنون وتشمل كل العلوم حتى ما عرف فن أو علم إلاّ ووجد حوله من الكتابات ما يعد كثرة وتنوعا.

لقد تعددت مصادر المخطوطات العربية في المكتبة العربية رغم محاولات إجهاض كثير من العلوم في فترات كثيرة من حكم بعض من ابتليت الأمة بهم إلاّ أنّه ما إن تنقضي تلك الفترة حتى يقيض الله لهذه الأمة من يحيي ما كان فيها ميتا ويبعث ما كان فيها مخزونا حيث يذكر المراكشي "أنّ في العصر المرابطي لم يكن يقرب من أمير المؤمنين ويحض عنده إلاّ من علم الفروع – أي فروع مذهب مالك– فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها... ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام، وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام وكراهة السلف له وهجرهم من ظهر عليه شيء منه، وأنّه بدعة في الدين ... فكان يكتب عنده في كلّ وقت إلى البلاد بالتشديد في نبذ الخوض في شيء منه وتوعد من وجد عنده شيء من كتبه".[12]

ولكن ما إن انقضى الحكم المرابطي وحلّ محله الحكم الموحدي الذي كان أكثر تفتحا على العلوم حتى بدأت كتب الفلسفة والتصوف وعلم الكلام وغيرها من العلوم في الظهور حتى تجاوزت ما كتب في الفقه والحديث والتفسير.[13]

وهو الأمر الذي ساد وانتشر في عهد الدولة الحفصية، حيث طرقت العلوم كلها وغطّت الفنون على اختلافها وتنوعها، وقد لمس العبدري صاحب الرحلة هذا بنفسه حيث قال : "ما من فن من فنون العلم إلاّ وجدت بتونس قائما، ولا مورد من موارد المعارف إلاّ رأيت بها حوله واردا وقائما، وبها من أهل الرواية والدراية عدد وافر يجلو الفخار بهم عن محيا سافر وينير علمهم".[14]

هذا التراث الضخم ساهمت في المحافظة عليه مكتبات المساجد والتي ظهرت مع ظهور المساجد في بلاد المغرب العربي حيث كانت تؤسس في الجوامع الكبرى التي كانت مرجعا لطلبة العلوم الوافدين إليها من جميع الأصقاع والتي كانت تقوم بدور الجامعة، كخزانة جامع القرويين الذي يعتبر أقدم جامعة عربية إسلامية، وخزانة جامع الزيتونة بتونس، وخزانة حمو موسى بتلمسان وغيرها، بالإضافة إلى الزوايا التي قامت بأدوار فاعلة سواء في تطوير الثقافة أوفي المحافظة على التراث المخطوط كتلك الموجودة في منطقة توات والساورة بالجنوب الجزائري، أو تلك الموجودة بزاوية تامجورت الناصرية بالجنوب المغربي.

ولعبت المدارس دورا فعّالا في هذا المجال حيث كانت تحتوي على مكتبات كبيرة كان يتزود منها الطلبة القاطنين بها والقادمين من أماكن بعيدة كمدرسة ابن عنان المريني والمدرسة اليعقوبية بتلمسان وغيرها.

ولو أردنا أن نحصر أهم المصادر أو العلوم التي انطوت تحت المخطوط لعسر علينا الأمر وشق لكثرتها وتنوعها ولكنّ إطلالة على بعض الفهارس تهدينا للتعرف على أهمها دون ادعاء حصرها أو الإحاطة بها.

فقد ألفوا في القرآن وطرقوا كل ما يتصل به من تجويد وقراءات وتفسير والرسم القرآني، ومباحث خاصة وعامة شاملة لعلوم القرآن.

وفي الحديث وعلومه وفي السيرة والفقه وملحقاته.

وألّفو في اللغة حيث طرقوا فيها أبواب النحو والصرف والبلاغة والعروض والأدب.

وفي التاريخ ألفوا في التاريخ العام وتاريخ المغرب العربي وتاريخ المشرق العربي.

كما ألّفوا في الحساب والتراجم والجغرافية والرحلات والسياسة والرياضيات والطبيعيات والفلاحة والكيمياء والفلك والتنجيم والموسيقى وعلوم متنوعة.

وكتبوا في التصوف والفلسفة وعلم الكلام والتوحيد والمنطق.

وألّفوا في الطب والصيدلة والبيطرة والحيوانات والنبات والأغذية وحفظ الصحة، وكتبوا في ذلك أراجيز ومنظومات.

وكتبوا في علم التوثيق والشروط والسجلات والعقود، هذا العلم الذي خصته أقلامهم بالكتب والتأليف وتناولته مخطوطات كثيرة لمؤلفين كبار بين منشئ ومبدع وبين مخرج ومحقق.

علم التوثيق نموذجا:

وأحببت أن أتناول الحديث عن هذا العلم كنموذج لهذه الدراسة لأنه من العلوم التي أوشكت أن تنقرض الكتابة فيها لما اعترى مخطوطاتها على كثرتها الفقد والاندثار أو الخزن والإهمال.

فعلم التوثيق علم له أهمية قصوى ومكانة بين العلوم عظمى فهو يحفظ للأمة نظامها ويقيم لها توازنها ويدفع ما يهددها من مثالب وأخطار إذ به تصان الدماء وتحفظ الأموال وتحمى الفروج ويأمن النّاس على ممتلكاتهم وضيعاتهم، فهو أداة متينة لإثبات الحق وحمايته من الضياع، ينظم سير المعاملات ويقيمها على

الأسس السليمة الوطيدة، ويكشف نوايا المتعاقدين والمتصرفين، ويحافظ على المحررات التي تثبت بها الحقوق والالتزامات، ويصونها على مر العصور والأيام.

قال صاحب مختصر المتيطية الإمام ابن هارون الكناني منوّها بأهمية هذا العلم وضرورته "علم القضاء والأحكام وما يتعلق بفقه الوثائق وفصول الخصام من أجل العلوم قدرا وأشرفها خطرا، إذ به تستخرج حقوق الأنام وبه يستنصر القضاة والحكام، ومن جهله منهم فهو غريق في بحر الذنوب والآثام".[15]

وقال صاحب المنهج الفائق "فإني لما رأيت علم الوثائق من أجل ما سطر في قرطاس وأنفس ما وزن في قسطاس وأشرف ما به الأموال والأعراض والدماء والفروج تستباح وتحمى، وأكبر زكاة للأعمال وأقرب رحما، وأقطع ما به تنبذ دعاوى الفجور وترمى وتطمس مسالكها الذميمة وتعمى".[16]

وقال ابن فرحون موضحا الأهمية التي اكتسبها هذا العلم والشرف الذي ناله "فهي صناعة جليلة شريفة ،وبضاعة عالية منيفة، تحتوي على ضبط أمور النّاس على القوانين الشرعية ،وحفظ دماء المسلمين وأموالهم، والإطلاع على أسرارهم وأحوالهم، ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وعيالهم ،وبغير هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك ولا يسلك هذه المسالك"[17].

أمّا ابن مغيث فقد نوّه به كثيرا حيث قال "علم الوثائق علم شريف يلجأ إليه الملوك والفقهاء وأهل الحرف والسوقة والسواد كلهم يمشون إليه، ويتحاكمون بين يديه ويرضون بقوله ويرجعون إلى فعله، فينزل كل طبقة منهم على مرتبتها ولا يخل بها عن منزلها".[18]

ويعرف هذا العلم بأنه الذي "يضبط أنواع المعاملات والتصرفات بين شخصين أو أكثر على وجه يضمن تحقيق الآثار المترتبة عليها، ويكسبها قوة

الإثبات عند التقاضي"[19] فقد حاول هذا التعريف أن يجمع أهم العناصر التي يقوم عليها علم التوثيق، فقد انبنى على العناصر الآتية:

- ضبط كلّ أنواع المعاملات والتصرفات بما يضمن حفظها ومنع التصرف فيها.
- التفصيل في الوثيقة بحيث لا يترك مجالا للتشكيك فيها أو التلاعب بها.
- أن يكون شكل الوثيقة معتبرا في إثبات مضمونها عند القاضي أومن يهمه الأمر.

وكانت التأليفات في هذا العلم في بداية الأمر بسيطة لا تتعدى التعريف به والإشارة إلى طرق كتابته وبعض النماذج عنه، لكن سرعان ما تطورت الكتابة فيه وأخذت أشكالا متنوعة وصلت إلى كتب ضخمة بل إلى أسفار كما هو الشأن بالنسبة لأبي عمر أحمد عبد القادر الاشبيلي الذي ألف كتابا في الوثائق وعللها سماه المحتوى يقع في خمسة عشر مجلدا.

ولكنّ النهضة الحقيقية لهذا الفن بدأت في الأندلس مع بداية القرن الثالث الهجري حيث نبغ فيها فقهاء أجلاّء خدموه وأدخلوا عليه تغييرات جوهرية اقتضتها عوامل كثرة المعاملات المدنية والتجارية[20]، فألّفوا فيه مؤلفات متعددة الأشكال مختلفة الأحجام ما بين مطوّل ومختصر، وشارح أو مختصر له[21].

وارتبطت الوثائق بأسماء فقهاء كبار أبدعوا فيها أيّما إبداع وفصّلوا فيها بحيث لم يتركوا شاردة ولا واردة مما ينبغي أن يقيد في العقود إلاّ وضحوه وبيّنوه.

ومن أهم هؤلاء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن العطار صاحب الوثائق والسجلات قال عنه صاحب الديباج "كان عارفا بالشروط وأملى فيها كتابا عليه عوّل أهل زماننا اليوم"[22].

وعمر أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني المعروف بابن الهندي صاحب كتاب الشروط، ذكره القاضي عياض في ترتيبه قال" وله فيها كتاب مفيد جامع محتو على علم كثير وفقه جم، وعليه اعتماد الحكام والمفتين وأهل الشروط بالأندلس والمغرب إذ سلك فيها الطريق الواضح".[23]

وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الباجي صاحب كتاب السجلات قال عنه صاحب الشجرة "كان بصيرا بالعقود متقدما في الوثائق، ألّف فيها كتابا حسنا وكتابا مستوعبا في سجّلات القضاة".[24]

وأبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الصّدَفي صاحب كتاب المقنع في الشروط، قال صاحب اصطلاح المذهب معلقا عليه "هو كتاب حسن في الشروط".[25]

وأبو محمد عبد الله بن فتوح بن موسى بن عبد الواحد السبتي صاحب كتاب الوثائق المجموعة ذكره القاضي عياض في ترتيبه حيث قال "وألّف الوثائق المجموعة وهو تأليف مشهور مفيد جمع فيه أمهات كتب الوثائق وفقهها وهو مستعمل".[26]

وغيرهم كثير بما لا يتسع المقام لذكره حيث أنّ حركية التدوين في هذا الفن بدأت في منتصف القرن الثالث هجري بكتاب وثائق ابن الملون، قال الجيدي " كتاب محمد بن سعيد القرطبي المعروف بابن الملون هو أوّل مؤلف في علم الوثائق"[27]، واستمرت حتى القرن الخامس عشر لم تعرف توقفا ولا تعطلا ولكنّها عرفت اضطرابات وتدبدبا في بعض القرون، فقد شهدت حركة التدوين في القرن الرابع والخامس والسادس نشاطا منقطع النظير حيث ألّفت جل الكتب القيّمة التي صارت فيما بعد مرجع الفقهاء والقضاة ومعتمد أصحاب الوثائق والشروط، ثم بدأت جذوة هذا الفن في الانخفاض بعد القرن السابع حيث قلّت التآليف

وضعف الإنتاج وكثر الاعتماد على ما سبق فكانت كتبهم نقول أكثر منها إنتاج وإبداع.

وإنّ المتأمل فيما كتبه العلماء الوثائق يجد أنّهم قد تناولوه هذا العلم من جهات مختلفة، كلٌ حاول معالجته بطريقته الخاصة، فمنهم من اقتصر على الوثائق وحدها مجردة عن علم الفقه، مقدما صورا من العقود المختلفة في مجالات المعاملات العامة، منبها للطرق المتنوعة التي تكتب بها كما هو الشأن بالنسبة للوثائق المختصرة لصاحبها القاضي أبي إسحاق الغرناطي إذ تقع في ورقات معدودة، وكذلك الشأن بالنسبة للوثائق السجلماسية لصاحبها أبي عبد الله محمد المحمودي، والوثائق الفاسية لصاحبها أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بناني المعروف بفرعون وغيرها كثير.

وقد برّر أبو إسحاق الغرناطي هذا الاختصار بقوله "فإنّي لما رأيت الموثقين قد طوّلوا الكلام وكثرت في وثائقهم الأوهام واشتغلوا عما يلزمهم من الحلال والحرام بمسائل التداعي والخصام قرّبت طريق علم الوثائق تقريبا لم أسبق إليه، ولا نبّه أحد عليه، واختصرت مسائل من الفقه منتخبة وجمعت منها أنواعا مستعذبة"[28].

ومنهم من أطال في الوثائق وصورها رابطا إياها بعلم الفقه بطريقة يعسر معها التمييز بين الفنين، وقد انتشر هذا المنحى في القرون الأولى بشكل ملفت للانتباه، حتى لم يعد أحد يكتب في علم الفقه إلاّ ويكتب في علم الوثائق حتى شاع ما يسمى بالوثائق المختلطة بالفقه، وكثرت في هذا الشأن المؤلفات بين مطيل ومطنب فقد كتب أبو عمر أحمد بن عبد القادر الاشبيلي كتابا في الوثائق وعللها سمّاه المحتوى يقع في خمسة عشر مجلدا[29]، وألف أحمد بن زياد التونسي كتابا في هذا الفن يقع في عشر مجلدات[30]، ثم كتاب المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق لأبي العباس الونشريسي، وكتاب اللائق بمعلم الوثائق

لأحمد بن الحسن بن يوسف الشفشاوي المعروف بابن عرضون، وكتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام لأبي الحسن المتيطي وغيرها كثير.

ومنهم من خصص لهذا الفن مساحة واسعة في كتابه جردها عن علم الفقه وسحبها على كل فروعه بتقديم الصور والنماذج كما هو الشأن بالنسبة للإمام أبي العباس شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الموسوم بالذخيرة في فروع المالكية، فقد خصص ما يقرب من مائة صفحة سماها كتاب الوثائق عالج فيها كلّ أبواب الفقه بطريق المحاضر والعقود وبيّن كل ماله علاقة بهذا العلم مرجحا ومقعدا.

لم يعرف علم التوثيق في العصر الحديث تجديدا إلاّ في حدود ضيقة جدا تتسم في أكثر الأحيان بالسطحية والجفاف والنقل المباشر، فكانت كتبهم في مجملها شبه مطابقة لما ألّف في القرن السادس وما قبله، سواء من حيث الأفكار والأسلوب أومن حيث الألفاظ والعبارات، اللّهم إلاّ ما كان من قلة قليلة أمثال أبي الشتاء بن الحسن بن محمد الغازي الحسيني الذي أبدع من خلال كتابه الموسوم بالتدريب على تحرير الوثائق العدلية، هذا الشخصية التي مدحها الجيدي في محاضراته فقال " إنّ أبرز شخصية في هذا القرن بلا منازع هو الشيخ أبو الشتاء الصنهاجي الحسيني المتوفى عام خمس وأربعين وتسعمائة وألف للميلاد شارح الوثائق الفرعونية وصاحب المؤلفات الجليلة"[31]، وقد نشر هذا الكتاب بعناية أحمد الغازي الحسيني نجل الغازي الحسيني[32] الذي صرّح في مقدمته بأنّه "أوّل كتاب في فن التوثيق المطعّم بالقوانين الحديثة والأساليب الجديدة"[33].

ولقد ضاعت أهم المصادر التي كان يعتمد عليها في علم التوثيق وهي للأسف الشديد كثيرة جدا، فكتاب الوثائق والسجلات لابن العطار رغم وجود بعض أوراقه مما حققه شالميتا وكورنيطا، إلاّ أنّ كثيرا منه يقع في حكم المفقود، أمّا وثائق ابن الهندي ووثائق فضل بن سلمة ووثائق ابن لبابة ووثائق ابن عفيف ووثائق

الباجي ووثائق ابن الطلاع وغيرها كثير فلا أثر له ولا وجود إلاّ من خلال ما أشار إليه الذين أخذوا عنها ممن قربت أزمنتهم بأزمنتهم، وقد وجد كثير منها في كتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام لأبي الحسن المتيطي، ومختصره لأبي محمد ابن هارون الكناني، ومعين الحكام لإبراهيم بن عبد الرفيع التونسي وغيرهم.

ويقيني كبير أنّ كثيرا من هذه الكتب في هذا الفن وفي غيره موجودة في خزائن كثير ممن لا يعرف قيمتها ولا يدرك ثراءها ونفعها، ولجهلهم بمضامينها ومحتوياتها تركوها تأكلها الأرضة وتستنزفها أعادي الأيام.

لذلك كان لابد أن يندب لهذه المهمة من قويت إرادته وصلبت عزيمته ممن يؤمن بضرورة تبليغ العلوم ونشر المعارف وأن يسعى للكشف عنها وإنارة الناس بخيراتها وفضائلها، وأن لا يبالي بالمشاق التي تناله أو المخاطر التي تعترضه وهي كثيرة جدا.

وإنّ الصمت المطبق وعدم الاكتراث بهذا الخطر يسرع فناء هذا التراث ويعجل انقراضه، لذلك كان لا بد أن تتعاون جميع القوى وتتكاثف كل الجهود في البحث عن وسائل استجماعه واستجلابه من جهة وتخليصه من قيود الستر وطغيان الهيمنة من جهة ثانية، ليبعث ويكون في متناول من يدرسه ويبحثه وينشره.

الهوامش:

1. عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، مكتبة الصباح، الرياض، الطبعة الثانية 1989م صفحة 15.
2. أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، 2003، صفحة 106.
3. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتاب الحديث، الجزائر الكويت القاهرة الطبعة الأولى 2004، صفحة 687 .
4. محمد شوقي بينبين، مالمخطوط ، مجلة دعوة الحق، العدد 377، السنة الخامسة والأربعين 2004.
5. نفسه.
6. المخطوط العربي صفحة 254.
7. نفسه صفحة 254.
8. عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي، منشورات عياض، الرباط المغرب. صفحة 55.
9. نفسه صفحة 55.
10. نفسه صفحة 55.
11. نفسه صفحة 256.
12. المراكشي، المعجب، طبعة 1978 صفحة 254-255 .
13. أحمد شوقي بينبين، فهرسة المخطوطات العربية بالمغرب، موقع ملتقى أهل الحديث 07/04/12.
14. محمد العبدري البلنسي، الرحلة المغربية، تحقيق أحمد بن حدو، نشر كلية الآداب الجزائرية، صفحة 37.
15. ابن هارون الكناني مختصر المتيطية لوحة رقم 1 مخطوط رقم 1073 المكتبة الوطنية الجزائر.
16. أبو العباس أحمد الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق، تحقيق لطيفة الحسيني، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب،سنة النشر1997م، صفحة 193.
17. برهان الدين بن فرحون المالكي، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار عالم الكتب الرباط، طبعة خاصة، سنة النشر2003م ج200/1.

18. المنهج الفائق والمنهل الرائق صفحة 211.
19. عبد اللطيف أحمد الشيخ، التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي، المجمع الثقافي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة النشر 2004 م ، صفحة 26.
20. محاضرات في تاريخ المذهب المالكي قي الغرب الإسلامي صفحة 118.
21. انظر التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي صفحة 335.
22. ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، صفحة 364.
23. القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة النشر 1998م، ج246/2.
24. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج114/1 .
25. محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات العربية، الطبعة الثانية، سنة النشر 2002م، صفحة291.
26. ترتيب المدارك ج734/2.
27. عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، سنة النشر 1993م، صفحة 118.
28. أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج أحمد الغرناطي، الوثائق المختصرة، إعداد مصطفى ناجي، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط، الطبعة الأولى، سنة النشر 1988م، صفحة7.
29. انظر مباحث في المذهب المالكي بالمغرب صفحة 118.
30. انظر المرجع نفسه صفحة 118.
31. محاضرات في تاريخ المذهب المالكي صفحة 122.
32. أبو الشتاء بن الحسن الغازي الحسيني، التدريب على تحرير الوثائق العدلية، مطبعة الأمنية، الرباط، سنة النشر 1995م، صفحة أ1.
التوثيق لدى فقهاء المذهب المالكي صفحة 457.